A S

الأمم المتحدة

UN LIBRARY
MAR 23 1992
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

A/46/895
S/23731
19 March 1992

ORIGINAL: ARABIC

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البند ١٢٥ من جدول الاعمال

مجلس الامن
السنة السابعة والاربعون

التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذي يعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يودي بها أو يهدد الحريات الاساسية ودراسة الاسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الامل والشعور بالضيم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية : (أ) تقرير الامين العام ؛ (ب) عقد مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة لتحديد الارهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب في سبيل التحرير الوطني

رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ١٩٩٢ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الامم المتحدة

صاحب السعادة/ الدكتور بطرس بطرس غالي
الامين العام للامم المتحدة

بعد التحية ،

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الرسالة الموجهة الى سعادتكم من الاخ ابراهيم محمد البشاري ، أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

../..

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتوزيعها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ١٢٥ المعنون "التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذي يعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو يودي بها أو يهدد الحريات الاساسية ودراسة الاسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الامل والشعور بالضيم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية" ، ومن وثائق مجلس الامن .

(التوقيع) الدكتور/ علي أحمد الحضيري
المندوب الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣ وموجهة الى الامين العام من أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للإتصال الخارجي والتعاون الدولي

تعلمون سيادتكم أن بلادي ، رغم الصعوبات والعوائق القانونية ، تعاونت بشكل فعال وإيجابي مع قرار مجلس الامن ٧٣١ الذي ينص على حث ليبيا على الاستجابة لطلبات الدول الثلاثة فيما يتعلق بالجوانب القانونية . وتود ليبيا أن توضح أنه إذا رغب المجتمع الدولي في الوصول الى الحقيقة في هذه القضية فانه يجب على جميع الاطراف المعنية التعاون في هذا الشأن ، إذ أن التعاون من طرف واحد لا يمكن أن يوصل الى الحقيقة . ومن أجل تحقيق النتيجة المرجوة فإن بلادي تود أن يقوم مجلس الامن بحث الدول الثلاثة على تسليم ملفات التحقيق الى القاضيين الليبيين حتى تستكمل إجراءات التحقيق .

إننا يا سيادة الامين العام نتساءل عن ماهية أشكال التعاون التي يرى مجلس الامن أن على ليبيا أن تبديها بعد الذي قدمته من تعاون فعال وصادق . إن اجابة مجلس الامن على هذا التساؤل لها أهمية .

سيادة الامين العام

ترى ليبيا انه إذا كان مجلس الامن يرغب في الوصول الى حل سياسي أو يود تشجيع الاطراف المعنية على الوصول اليه على أساس ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي واحترام مبادئ سيادة الدول ، فإن ليبيا تؤكد استعدادها للإستمرار في تعاونها . أما إذا رأي مجلس الامن أن القضية قانونية - وليبيا ترى هذا الرأي - فيجب ترك الامر لأعلى جهاز قيادي دولي وهو محكمة العدل الدولية ليقول كلمته . والقضية كما هو معلوم معروضة بالفعل أمامها وقبلت الاطراف المعنية حضور جلساتها ، واما يقرر أن القضية سياسية وبالتالي يحث الاطراف المعنية على حلها بالطرق السياسية .

إن ليبيا يا سيادة الامين العام قد أبدت كل التعاون وهي تتوقع أن يقابل التعاون بالمثل .

- - - - -